

العلوم والمعارف والاعمال حتى صارت الآن خلوا من كل ما يطلق عليه اسم (مجد) بل لا يبعد ان قلنا ان من فيها من الخلف ضد لسلفهم وقد أهملوا كل شيء من المجد انكلاً على مجد من سلف حتى اذا ما عرا حادث انكروا في دفعه على سكان الاضرحه فتراهم يعتقدون في صالحى أمواتهم أنهم مظلومون على أي حادث عرا وأنهم ان شاؤا دفعه عنهم دفعوه وان رأوا في ابقائه صالحاً أبقوه وتراهم يقدسون تلك البقاع التي لم يرد في الشرع تمديسها ويرون في مطلق الاقامة بها شرفاً وفضلاً وان كان المقيم بها خلوا عن كل فضل وشرف

فهل أنزل الله بهذا من سلطان؟ وهل فيما يعتقدونه شيء ورد به الكتاب والسنة؟ وهل فيما اذا ورد عن سلفهم شيء ولم نجد له دليلاً من الكتاب والسنة فعلى ماذا يكون جهله؟ وهل يجب على أحد التصديق بالولاية لشخص معين؟ وماذا يكون حكم من رد شيئاً من كلامهم في نحو ما ذكر اعلاه ولم يعترف بولاية أحد معين؟ وقد جاء من نحو هذا في بعض اعداد المنار السالفة ما جاء والأمل في حضرة الاستاذ الرشيد المرشد ان لا يجهلنا على ما سبق ويبسط لنا في جوابه على ما ذكرناه فضلاً وليكن في معلومكم سيدي ان هذا الداء قد أزم في كثير من بلدان المسلمين فيحتاج الى معالجته بدواء فيه قوة لاستصاله - فلعل ان يكون دعاء المنار الى الحق بالحق مقبولاً عند أولئك كما أنه قبل دعاء المنار كثير ممن ضلوا فأضلوا ثم اهتدوا فهدوا -

(المنار) توجع هذه الاسئلة الى أربع مسائل (١) الدليل على دعاء الموتى أي التماس دفع الشر وجلب الخير منهم (٢) ما يرد عن العلماء ولا يعلم له دلائل (٣) حكم من رد كلام العلماء الذي لا دليل عليه (٤) الاعتقاد بولاية شخص معين من الناس أي ان له مكانة عند الله خاصة به في الدنيا والآخرة . وان كثيراً من قراء المنار قد سئموا كثرة الكلام في مسألة التوسل بالموتى الى قضاء الحاجات ولكن فتنة الناس بها وتجدد قراء كثيرين للمنار في كل عام لم يطعموا على ما سبق نشره في ذلك مع حاجتهم اليه يوجب علينا مع تجديد السؤال عنها ان نبين الحق فيها فنقول

﴿ مسألة دعاء الموتى والتوسل بهم ﴾

(ج ٦) لو كان الكلام مع أناس من أهل العلم والبصيرة كان يكفيها في بيان

بدعتهم في ذلك أن تقول إن ما تأتونه لم يأذن به الله في كتابه ولا على لسان رسوله ولم يأت بمثله صالحو المؤمنين من الصحابة والتابعين وهو أمر ديني محض لا مجال للرأي فيه فمن يقول به يكون منازعا لله تعالى في شرع الدين كما قال تعالى في سورة الشورى (٢١: ٤٢) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله (الآية) . فان ادعوا ان أحدا من السلف دعا ميتا أو طلب منه حاجة أو صلى عند قبره أو تمسح به أو قصده للدعاء أو قال إن الدعاء عنده أرجى للاجابة طالبناه بالنقل وإن يجده . وإنما قصارى احتجاجهم ان بعض مشايخ التصوف الذين اشتهروا بالصالح كانوا يتحركون بالقبور . والجواب عنه سهل لمن يعرف ما هو الاسلام فان علماء أصول الدين حصر والحجج الشرعية في الكتاب والسنة والاجماع والقياس . ولا ينهض شيء من ذلك هنا اما الكتاب والسنة والاجماع فان طريقها النقل ولم ينقل ذلك أحد واما القياس فانه لا يأتي في الأمور التعبدية ولا فيما يتعلق بشأن عالم الغيب والمسألة من هذا القبيل لأن المفتونين بها فريقان - غلاة يزعمون ان الموتى يقضون حاجاتهم بأنفسهم لأن أرواحهم مأذونة بذلك وقال بعضهم بل هي تعود الى أجسادها التي لا تبقى وتقضي الحاجة كما كان شأنها في الحياة الدنيا : وأنت ترى أن هذا نبتا عن عالم الغيب وهو لا يعرف الا بالوحي كما قال تعالى (٧٢: ٢٦) عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول) الآيات وفيها ان الرسول يطلعه الله تعالى على ما يريد ان يبلغه عنه من أمر عالم الغيب كالجنة والنار والملائكة والجن .

واما الآخرون فيقولون ان الله تعالى يقضي حاجة من يدعوهم كرامة لهم . وهذا حكم على الله تعالى وهو أعلى أحكام عالم الغيب ولا قياس فيه فهو يتوقف على نص من الوحي وإلا كان من القول على الله بدون علم وهو من كبار الأئمة المقرونة بالكفر وهي أصول المحرمات في كل دين شرعه الله كما بينه تعالى في قوله بسورة الاعراف

(٣٣: ٧) قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون

على أن هذه المسألة - مسألة اليأس دفع الضرر أو جلب النفع من غير الله استقلالاً أو بالوساطة والشفاعة - لم تكن لتترك فلا بين حكمها في القرآن وهي أصل الوثنية وأساسها في جميع الأمم ولذلك فتن بها أهل الكتاب فاتخذوا وسطاء وشفعاء بينهم وبين الله تعالى غير وسطاء أجدادهم أو خلطائهم من الوثنيين فهم لم يخالفوا الوثنيين في أصل هذه العقيدة وحقيقتها، وإنما خالفوا في مظهرها وصورتها، إذ اعتقدوا الوساطة والشفاعة مثلهم وجعلوا لهم شفعاء ووسطاء من أنفسهم غير وسطاء أولئك وشفعاءهم. أفرايت دين التوحيد الخالص يسكت عن هذه المسألة ويدعها للفقهاء يحكمون فيها بقياسهم وهي تتعلق بأساس الدين وركنه الركن وهو التوحيد؟

قال تعالى (١٨: ١٠) و يعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاونا عند الله ، قل اتبوا الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون *) أي أنهم باتخاذ الشفعاء يعبدون غير الله لأن هذا عين العبادة ولكنهم يقولون ان هذه شفاعة عنده فهي لا تخل بتعظيمه بل هي تعظيم له كما تعظم الملوك اذ لا يتجرأ الحقير على دعائهم الا بواسطة المقرين عندهم . وقد نفي سبحانه هذه الشفاعة في آيات كثيرة قال تعالى في سورة البقرة (٤٨: ٢) ولا يقبل منها شفاعة - ١٧٣ ولا تنفعها شفاعة - ٢٥٤ ولا نخلة ولا شفاعة) وقال في سورة المدثر (٤٨: ٢٤) فما نفعهم شفاعة الشافعين *) وقال في سورة الانعام (٥١: ٦) وأنذر به الذين يخافون ان يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع لهم يتقون * - ٧ وذر الذين اتخذوا دينهم لهما ولهوا وذكركم به ان نبسل نفوسنا بما كسبت ليس لها من دون الله ولي ولا شفيع) الآية ومعنى تبسل تسلم الى الهلاك أي ان الذين تدفعهم أعمالهم الى الهلاك لا تنجيهم من عاقبتها شفاعة أحد . والآيات في هذا كثيرة وارجع الى التفسير من هذا الجزء تجد الكلام في معناها مفصلاً

وكأرا يطلقون على هؤلاء الشفعاء لقب الاولياء كما تلت في آبي الانعام أنفا ومثلها آية ألم السجدة (٤: ٣٢) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون)

وقال تعالى في سورة الزمر (٣: ٣٩) والذين آمنوا من دونه أولياء ما عبدتم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم في ما هم فيه مختلفون ، ان الله لا يهدي من هو كاذب كفار * لو اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء سبحانه هو الله الواحد القهار *) فدللت الآية الثانية على أن من جملة هؤلاء الاولياء المسيح عليه الصلاة والسلام والملائكة أي ان الناس يتقربون بأشخاصهم وذواتهم الى الله تعالى زلفى وهذا باطل اذ لا يتقرب أحد الى الله تعالى بأحد انما يتقرب اليه تعالى بالعمل الصالح واخلاص القلب مع الايمان الصحيح . وأنت تعلم أن كل ما يقتضيه المتدعون في أصحاب القبور الصالحين هو من هذا القبيل أي ان التوسل بأشخاصهم يقرب من الله تعالى ويكون وسيلة تقضائه سبحانه وتعالى حاجة من يدعوهم ويتقرب بهم . ولذلك قال تعالى في سورة الاسراء (١٧: ٥٦) قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا * ٥٧ أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا *) أي ان أولئك الاولياء الذين يدعوهم لكشف الضر عنهم أو تحويطه توسلا بهم كالمسيح هم أنفسهم يطلبون الوسيلة الى الله تعالى بعبادته ويرجون رحمته باتباع سنته والعمل بشريعته ويخافون عذابه اذا قصرُوا ، حتى ان أقربهم من مرضاته هو أخوفهم منه وارجاهم له . ذلك بأن عذاب الله في الدنيا والآخرة مخوف ومحذوف في نفسه لأن الله فيه سنن لا تبدل يوشك ان يخالفها المرء من حيث يدري أو من حيث لا يدري وأن القلوب تنقلب وأنه لا يجب لأحد من خلقه عليه شيء . ولذلك قال (٥: ١٧) قل فمن يملك من الله شيئا ان أراد ان يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا والله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير *) فبمثل هذه الآية يهدينا سبحانه الى أن ملائكته وأنبياءه وأوليائه ما كانوا ليرجون رحمته الا بفضلهم عليهم اذ جعلهم محلا لطاعته وإرشاد عباده . فلا تغلوفي نظيرهم حتى ننسى كونهم عبيدا له ان شاء أن يهلكهم فعل لثلا نطلب منهم نفعاً أو ضراً . ومن ثم قرن الله خشيته بالعلم وجعله من أسبابها كما قال (٢٥: ٢٧) انما يخشى الله من عباده العلماء) وفي حديث الصحيحين عن عائشة قالت صنع رسول

الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فرخص فيه فتارة عنه قوم فبلغه ذلك فخطب فحمد الله واثى عليه ثم قال « ما بال أقوام يتزهون من الشيء أصغره فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية »

ثم إن ما يطلب من أصحاب القبور وغيرهم يعبر عنه بالدعاء كما قال في الآية السابقة « أولئك الذين يدعون » الخ وقد احتج القرآن على بطلان هذا الدعاء بقوله (١٣:٣٥) والذين تدعون من دونه لا يملكون من قطير * ١٤ إن تدعوم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير *) ومثلها آيات كثيرة . وقوله في نهى المؤمنين أن يكونوا مثل هؤلاء الوثنيين في طلب شيء أعوزهم نيله بسببه من غير الله تعالى (١٨:٨٢) وأن المناجدة لله فلا تدعوا مع الله أحداً *)

هذا ولما كان أكثر الوثنيين قد تقننوا برجال من صالحهم حتى اعتقدوا أنهم بعد موتهم ينفعون ويضرون وكانت هذه الفتنة قد سرت إلى أهل الكتاب فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وصاروا يتنون عليهم الكنائس أو ينسبون إليها ويتوسلون بهم إلى الله تعالى ويمتقدون أن الله يقضي حاجاتهم بإحسانه وأنه أعظم قوة قضائها بأنفسهم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بناء المساجد على القبور وعن عمارة القبور نفسها وعن وضع السرج عليها بل ونهى عن زيارتها في أول الإسلام ولما تمكن التوحيد رخص في زيارتها بقصد الاعتبار بالموت وتذكير الآخرة ففعل المسلمون في هذه الأزمنة كل ما نهى عنه ولمن فاعله ومن ذكروهم ونهاهم عن هذه البدع انكروا عليه بأنه هو المبتدع لأنه منكر زيارة القبور كأن زيارة القبور تحمي كل تلك البدع التي هي شعار الوثنيين مع أن الصحيح في الأصول عند الجمهور أن الأمر بالشيء بعد النهي عنه إنما يدل على إباحته لا وجوبه أو نديه وهب أن الأمر بالزيارة بعد حظرها للندب أو الاستحباب أليس قد علمت بطلان ذلك الآخرة فإذا فعلت لعلة أخرى كدعاء الميت وطلب الاستفادة منه أو به تكون قد خرجت عن دائرة الإذن ودخلت في باب المحذور الذي لم يأذن به الله ؟ ومن عجائب نلأعب الأهواء بالمبتدعين أن كل ما ررد من التشديد في بناء

القبور وتشريفها والبناء عليها ووضع المرح عندها واتخاذها مواسم واعيادا لم يقصد به الا سد باب الاعتقاد بأن صالحى الموتى ينعمون الأحياء ويضرونهم كما ان النهي عن التصوير وعن اتخاذ الصور بصفة تشعر بالتعظيم لم يقصد به الا المنع من تصوير من يعظمون تعظيما دينيا كما هو شأن الوثنيين ومن تبعهم من أهل الكتاب الأحران من باب واحد ولكن علماء المسلمين سكتوا للهوام على ضلالهم في القبور حتى لا تكاد ترى في مثل هذه البلاد مسجدا ليس فيه قبر مبني . شرف يقصد للتوسل به وطلب دفع الضر وجلب الخير منه ولكنهم يشددون في التصوير واتخاذ الصور وان لم تكن فيها شائبة الدين ولا الشبهة على الاعتقاد أو التعظيم . وانما نضم هذا الجواب بشي . ما ورد في القبور

قال صلى الله عليه وسلم : قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . يحذر ما فعلوا رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة . زاد مسلم والنصارى . قالت عائشة ولولا هذا لأبرز قبره فالسبب في حجب قبره صلى الله عليه وسلم عن أعين الناس منعهم من تعظيمه أو التماس المنفعة منه مع أنه هو الذي خاطبه الله تعالى بقوله (٢: ١٨٨) قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ان أنا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون) ومثلها آيات . وفي صحيح مسلم انه قال قبل ان يموت بخمس « ان من قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك » وفي الصحيحين أنه ذكر له كنيشة بأرض الحبشة وذكر من حسنها وتصوير فيها فقال « أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك هم شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وفي مسند أحمد وصحيح أبي حاتم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان من شرار الناس من تدرأكم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد . وفي سنن أبي داود وغيره عنه (ص) انه قال « لا تتخذوا قبوري عيدا » وفي موطأ مالك عنه (ص) انه قال « اللهم لا تجعل قبوري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وما عبادة القبر لا تعظيمه وطلب الجوائز ممن دفن فيه ومن التعظيم الذي هو عبادة الطواف به

(المنار ٢: ٩) كيفية عبادة القبر . شجرة المباينة . قبر دانيال . خصوصية الانبياء ١٣٧

كما يطاف بالكعبة والتمسح به التماسا للبركة وللشفاء وتقبيله . فان من نهى صلى الله عليه وسلم عن مثل فعلهم كانوا يفعلون ذلك . وفي مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس انه قال « لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » وفي اسناده ابوصالح باذام تكلم فيه ويعضده ما تقدم .

واما آثار الصحابة في ذلك فكثيرة . ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في تفسير سورة الاخلاص وغيره انه ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان في سفر فرأى قوماً ينتابون مكاناً للصلاة فسأل عن ذلك فقالوا هذا مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا إنهم اتخذوا آثار أنبيائهم مساجد ، من أدركته الصلاة فليصل والافليض : وبلغه ان قوماً يذهبون الى الشجرة التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحمها فأمر بقطعها . وأرسل اليه أبو موسى يذكر له أنه ظهر بثستر قبر دانيال وعنده مصحف (أي كتاب) فيه أخبار ما سيكون وأنهم اذا أجدبوا كشفوا عن القبر فمطروا فأرسل اليه عمر يأمره ان يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً يدفنه بالليل في واحد منها لئلا يعرفه الناس لئلا يفتنوا به

(قال شيخ الاسلام) فاتخاذ القبور مساجد مما حرمه الله ورسوله وان لم يكن عليها مسجداً ولكن بناء المساجد عليها أعظم . وكذلك قال العلماء يحرم بناء المساجد على القبور ويجب هدم كل مسجد بني على قبر وإن كان الميت قد قبر في مسجد وقد طال مكثه سوى القبر حتى لا تظهر صورته فان الشرك إنما يظهر اذا ظهرت صورته . واستدل على هذا الأخير بأن المسجد النبوي كان مقبرة فنبشت وسويت وما ذكره في هدم المسجد النبوي على قبر نقل نحوه ابن حجر في الزواجر وقد نقلنا عبارته في المنار من قبل

وجملة القول أن الله تعالى لم يأذن بأن يدعى غيره لدفع ضرر أو جلب نفع لاعلى أنه مستقل بذلك ولا على أنه واسطة بينه وبين عبادة الخلق والتقدير وإنما حصر الوساطة بينه وبين عبادة بتبليغ دينه وشرعه اليهم على لسان رسوله وقد حصر خصوصيتهم بهذا التبليغ في آيات كثيرة وبين أنهم لا يمتازون عن سائر الناس

بشيء وراء الوحي وما يستلزمه من الصفات كالصدق والامانة وأنهم لا يقدرُونَ على
 نفع أحد ولا ضره بالفعل حتى بالهداية والرشد ومن حكمته أن كان بعض آباءهم
 وأبنائهم وأقاربهم كفاراً ليعلم الناس أنه لو كان لهم من الأمر شيء لهدوا جميع أقاربهم
 وأقربهم من عذاب الدنيا والآخرة. أفبعد هذا كله يكون المدعي الإسلام وجهماً
 للمعصية أن الاموات الصالحين يملكون كشف الضر أو تحويله عن الناس وجلب
 المنافع لهم وذلك من الوثنية الصريحة « سبحانك هذا بهتان عظيم » يعظكم الله
 ان تهودوا لئله أبدا ان كنتم مؤمنين * ويبين الله لكم الآيات والله عليم
 حكيم * « (١) »

﴿ أقوال العلماء بنير دليل ﴾

(ج ٧) لاجبة في قول أحد بالدين دون قول الشارع ويجب رد كل قول لم
 يؤيد بدليل للحديث المنفق عليه « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » أي
 مردود وبذلك صرح الأئمة المشهورون قال أبو الليث السمرقندي حدثنا إبراهيم بن
 يوسف عن أبي حنيفة أنه قال « لا يحمل لأحد أن ينبي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا » وروى
 عن أصحابه مثل ذلك وفي رواية « ما لم يعرف دليلنا » ومن نقل عنهم ذلك الشمراني
 وولي الله الدهلوي . وفي روضة العلماء من كتبهم : قيل لأبي حنيفة إذا قلت قولاً
 وكتاب الله يخالفه ؟ قال أتركوا قولي لكتاب الله . فقيل إذا كان خبر الرسول صلى
 الله عليه وسلم يخالفه ؟ قال أتركوا قولي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقيل
 إذا كانت قول الصحابة يخالفه قال أتركوا قولي لقول الصحابة

وروى الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى معن بن عيسى قال سمعت مالك
 بن أنس يقول : إنا أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب
 والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه : ورواه غيره أيضاً .
 ومن المشهور عن مالك أنه كان يقول عند التحديث في الحرم النبوي الشريف :

(١) لا نأتمم بيان عدد الآيات التي تذكر بطريق الاقتباس لبيان معناها

في الأصل ولا للاحتجاج بها كذده الآيات

كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر: ويشير إلى الروضة الشريفة
وقال الامام الشافعي في كتابه الأم في أثناء كلام « وهذا يدل على أنه
ليس لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول إلا بالاستدلال » وله
أقوال في هذا المعنى كثيرة يكفينا منها هذا النص الصريح فيما نحن فيه وأتباعه
من أكثر الناس أقوالاً في ذلك وكذلك الحنابلة ولذلك كثير المجتهدون ممن
ثقتهم في هذين المذهبين

وأما الامام أحمد فهو أشد الناس براءة من القول بغير دليل وقد سأله أبو داود
عن الأوزاعي ومالك أيهما أتبع: فقال لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ما جاء عن
النبي وأصحابه فخذ: وقال « لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا
الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا » أي من الدليل . وما قاله هؤلاء
الأئمة المهتدون هو ما أجمع عليه السلف ولكن الغلو في تعظيم الانسان لشيخه
وشيوخهم وثقتهم بهم من أسباب ترك الدليل إلى أقوالهم بل من أسباب اتباعهم
في أقوالهم وأفعالهم وكم من رجل جهول قلده الجاهلون لانهم اعتقدوا صلاحه
فقالوا ما كان مثله في تقواه وورعه ان يقول أو يعمل إلا ما يعلم انه حق . وهذا
قول مردود بلا نزاع فالصالح غير معصوم فقد يخطئ جهلاً وقد يخطئ سهواً وعمداً

﴿ حكم من رد كلام العلماء الذي لا دليل عليه ﴾

(ج ١) حكم من رد كلام العلماء لأنه لا دليل عليه انه اتبع الحق واهتدى

بالقرآن وسار على طريقة السلف الصالحين والائمة المرضيين كما علمت

﴿ الاعتقاد بولاية شخص معين ﴾

(ج ٩) ان ما يعتقد عوام المسلمين في الولاية والأولياء في هذه الأزمنة لم يكن
معروفاً في صدر الاسلام بالمرّة فلم يكن الصحابة يدعون بعض عبادهم بالأولياء . والولي
في اللغة الناصر والصديق ومتولي الأمر وجاء في القرآن ان لله أولياء وللشيطان أولياء
وان المؤمنين بعضهم أولياء بعض والكفار والمنافقين بعضهم أولياء بعض . فولي
الله من ينصر دينه ويقيم سنته وشريعته وولاية المؤمنين بعضهم لبعض عبارة عن

﴿خلق آدم وعيسى﴾

لم يكتب الشيخ قاسم محمد أبو غدير بما ذكرنا في هذه المسألة التي سألت عنها فكتب إلينا في ١٤ المحرم يطلب نشر أسئلته التي كان أرسلها إلينا بنصها والجواب عنها بالتفصيل في أول جزء يصدر بعد كتابته هذه «لأهمية الموضوع» وانا لا نرى الموضوع بالعين التي رآها به وإنما يصح ان يمتنى به هذا الاعناء اذا ثبت مذهب دارون بطريق القطع الذي لا يمحتمل الشك والارتباب فعند ذلك يجب علينا نحن المسلمين ان نبذل جهدنا في تأويل الآيات الواردة في خلق آدم بمثل ما تقدمت الإشارة إليه أو غيره فان لم نقدر انتصر دارون على القرآن وأثبت بطلانه (حاش الله) . أما الآن فاننا نعتقد في المسألة ما يدل عليه ظاهر الآيات من غير تأويل وأما ما ذكره الدكتور محمد توفيق أفندي صدقي من التأويل فهو في باب دفع الشبهات والرد على المعارضين ولا يكلف السائل ولا غيره ان يتخذ عقيدة له لهذا نرى أن لا حاجة إلى التطويل الذي يطلبه إذ لا فائدة له فالمسلم لا يترك الظاهر ويلجأ إلى التأويل إلا اذا عرضت له الشبهة أو وردت عليه وما كان لنا ان نتجهد في ابطال تأويل يراد به تثبيت عقيدة مشتبها أو رد شبهة معترض فليتدبر . هذا وإن أسئلته قد جعلت في الالتقاء من الورق بعد ذلك الجواب المجمل وقد أردنا مراجعتها عند كتابة هذه الكلمات فلم نظفر بها

﴿تمة أجوبة الاسئلة الجاوية في السماع﴾

(تنبية) رأى بعض فضلاء المصريين أننا أطلنا في هذه الاسئلة أكثر مما تستحق وذلك أنه يندر ان يوجد في مصر من يتحاشى السماع ولكن الجهود في كثير من البلاد على تقليد المستشرقين لا يابن إلا بأكثر من هذا والمنار ليس خاصا بالمصريين

﴿البحث في السماع من جهة القياس الفقهي﴾

يري القاري المنصف ان مقاله الشوكاني (ونشرناه في الجزء الماضي) هو صفة التحقيق الآن في إدخاله السماع على الاطلاق باب الشبهات نظرا فان ما ثبت في الصحيح من سماع النبي (ص) وأكابر أصحابه يدفعه فانهم أبعد الناس عن الشبهات وقد سمعوا مع تسميتهم ذلك بجزء الشيطان وباللهو . والذي يظهر من

أحد آيات الإباحة التي تقدمت أن قول من قال باستحباب السماع أو نديه يذمى أن يحمل على ما يكون في الأوقات والحالات التي يستحب فيها تحريم السرور كالمرس والعيد وقدوم الغائب . وأن السماع فيما عدا هذه الأوقات والحالات مباح لذاته بشرط عدم الإسراف فيه فإن الإسراف ضارٌّ بالأخلاق مسقط للمروءة وهذا هو مراد الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله في الام ان الغناء هو مكروه يشبهه الباطل ومن استكثر منه فهو سفهه ترد شهادته وقوله ان صاحب الجارية اذا جمع الناس لسماعها فهو سفهه ترد شهادته : وقد يقال انه يقرب أن يكون ديوثا لأنه اذا لم يفر على جاريته أن تطرب الناس بصوتها فرما كان لا يفار عليها مطلقا

وقولنا مباح لذاته يتفق مع قول الغزالي ومن وافقه بمنع ما كان فيه تشبه بأهل الفسق في شعارهم الخاص بهم قال في الأحياء « ولهذا اللة تقول لو اجتمع جماعة زينا وجلسوا وأحضرُوا آلات الشرب وأقداحه وصبوا فيها السكنجين ونصبوا ساقيا يدور عليهم ويسقيهم فيأخذون من الساقى ويشربون ويحجي بعضهم بعضا بكلماتهم المعتادة بينهم حرم ذلك عليهم وان كان المشروب مباحا في نفسه لأن في هذا تشبها بأهل الفساد بل لهذا ينهى عن لبس القباء وعن ترك الشعر قزعا على الرأس في بلاد صار القباء فيها من لباس أهل الفساد ولا ينهى عن ذلك فيما وراء النهر لاعتیاد أهل الصلاح ذلك فيهم . فهذه المعاني حرم المزمار المراقى والأوتار كلها كالعود والصنج والرباب والبربط وغيرها وما عدا ذلك فليس في معناها كشاهين الرعاة والحجيج وشاهين الطباليين وكالطبل والقضيب وكل آلة يستخرج منها صوت مستطاب موزون سوى ما يعتاده أهل الشرب لأن كل ذلك لا يتعلق بالخر ولا يذكريها ولا يشوق اليها ولا يوجب التشبه بأربابها فلم يكن في معناها فبقي على أصل الإباحة قياسا على أصوات الطيور وغيرها . بل أقول سماع الأوتار ممن يضرها على غير وزن متناسب مستلذ حرام أيضا . وبهذا تبين أنه ليست الغلاة في تحريمها مجرد اللذة الطبيعية بل القياس تحليل الطبيات كلها الاماني تحليله فساد قال الله تعالى (٣٢:٧) قل من حرم زينة الله التي اخرج امباده والطيبات من الرزق فهذه الأصوات لا تحرم من حيث هي أصوات موزونة وانما تحرم بما رخص

(المنار: ٩: ٢) بعض العوارض المحرمة للسمع . حديث اذا فطنت أمي ١٥ خصلة ١٤٣

آخر « اه كلام الغزالي وتكلم في مكان آخر عن العوارض
فهذا القول هو أحسن ما قيل في القياس كما أن القول السابق هو أحسن ما قيل
في السنة وأجمعه . وأنت تعلم ان التشبه بأهل السكر والخلاعة إنما حرم لما فيه من
مهانة المؤمن وضعفه فاذا سمع المؤمن الأوتار في مجلس لا يعد فيه متشبهاً بأهل
السكر والفسق كأن يسممه في بيته أو بيت آخر بصفة لا تشبه فيها فلا مجال للقول
بالتحريم فالأمر في الأوتار كالأمر في لبس القباء (هو القفطان في عرف المصريين
والغناز في عرف الشاميين) فقد حرمه الغزالي في بلاد وأباحت في أخرى لعلته التشبه
وعدمها وما قاله في إباحة سائر الآلات يدخل فيه آلات الموسيقى العسكرية وأمثالها
فتبين بهذا انه لا وجه في القياس الصحيح لتحريم سماع المعازف على الإطلاق
كما انه لا وجه لها في كتاب ولا سنة بل الوجه ما تقدم . ومن العوارض التي لا بد من
التنبه إليها كون السماع يهيج السامع فيدفعه الى المعاصي فمن علم من نفسه ذلك
حرم عليه . هذا ما يليق بدين الفطرة الذي جمع لتبنيه بين سعادة الدنيا
والآخرة والله أعلم وأحكم

﴿ الكلام على عبارات الاسئلة ﴾

أما قول السائل في السؤال الاول إن الغزالي حرم ما هو شعار أهل الشرب
الح فيقال فيه ان ما صرح به الغزالي هو أن الأصل في سماع الغناء والمعازف الحل
كما تقدم وتحريم سماع الأوتار لعلته التشبه بالفساق يزول بزوال هذه العلة كما قال
في لبس القباء . وما ذكره فيه عن ابن حجر من العلة الأخرى وهي كون اللذة
بالسمع تدعو الى الفساد فهو محل نظر اذ السماع كما قال بعض العلماء إنما يجر كذا الساكن
ويستخرج الكامن فمن لم يكن من أهل الفساد لا يدعوه الى الفساد وأشد السماع
تأثيراً في النفس سماع ألحان النساء وقد سمعها الشارع وكبار أصحابه وقد أطل
الغزالي في بيان اختلاف الحكم باختلاف أحوال الأشخاص وان ذلك لا يمنع ان
الأصل فيه وفي جميع اللذات الإباحة . والحديث الذي أورده فيه عن كتاب
النصائح وهو « اذا فطنت أمي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء » وذكر منها
اتخاذ القينات والمعازف وفسرها بالملاهي من الأوتار والمزامير لم نذكره في أحاديث

المطر لشدة ضعفه ولأجل الكلام عليه هنا فنقول قد رواه الترمذي عن صالح بن عبد الله عن الفرخ بن فضالة الشامي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب مرفوعا « إذا فعلت أمي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء » قيل وما هي يا رسول الله قال « إذا كان المغنم دولا والامانة مغنا والزكاة منوما وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وبر صديقه وجفا أباه وارتقت الاصوات في المساجد وكان زعيم القوم اردلهم وأكرم الرجل مخافة شره وشربت الخمر ولبس الحرير وأخذت الثياب والممازف ولمن آخر هذه الامة أولها فارتقبوا عند ذلك رمحا حرا وخسفا أو مسخا » والفرخ بن فضالة قد تكلم فيه مثل الدارقطني عنه فقال ضعيف فقيل له نكتب عنه حديثه عن يحيى بن سعيد « إذا فعلت أمي خمس عشرة خصلة » الخ فقال هنا باطل : فقيل من جهة الفرخ قال نعم . وقال أبو داود سمعت أحمد يقول : إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكنه عن يحيى بن سعيد عنده مناكير : وقال أبو حاتم لا يجعل الاحتجاج به وقال مسلم انه منكر الحديث : ثم إن الحديث لا يدل على تحريم سماع الأوتار لأن الخصال التي ذكرت فيه منها ما هو فضيلة كبر الصديق ولكن مجموعها سبب للهلاك وإن لم يصح الحديث لأنها من السرف في الترف وفساد الأخلاق وإضاعة المصالح العامة والخاصة

﴿ ابن حزم وابن طاهر الحافظان ﴾

واما ما ذكر في السؤال الثاني عن ابن حجر المصنف من الظن في ابن حزم وفي ابن طاهر فهو مما اعتاد ابن حجر مثله وهو معدود عليه من علو في التصيب لا قول علماء مذهبه وابن حجر ليس من طبقة ابن حزم الحافظ الامام المجتهد ولا من طبقة ابن طاهر وإنما يعرف قدر مثل ابن حزم الحافظ ابن حجر المقلان امام الحديثين في زمانه وبعده زمانه . وقد ذكره ترجمة طويلة في طبقات الحافظ قال فيها : وكان اليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم وكان شافعيًا ثم انتقل الى القول بالظاهر ونفي القول بالقياس وتمسك بالعموم والبراءة الاصلية وكانت صاحب فنون فيه دين ونورح وتزهد وتحرر الصديق — ثم قال — وقال صاعد بن

أحد كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان ووفور حفظه من البلاغة والشعر ومعرفة بالسنن والآثار . أخبرني ولده الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي محمد من تواليه أربع مئة مجلد تحتوي على نحو من ثمانين ألف ورقة . قال الحميدي كان أبو محمد حافظاً للحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة متقناً في علوم حجة عاملاً بطله ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين ، وكان له في الأدب والشعر نفس واسع وباع طويل ما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع عنه الخ ثم نقل الحافظ ابن حجر عن شيخ الإسلام العز بن عبد السلام امام الشافعية في عصره انه قال ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المجلد لابن حزم والمنفي للشيخ موفق : ثم قال الحافظ في أواخر ترجمته قلت ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة الخ

واما ابن طاهر فقد ذكره في طبقات الحفاظ أيضاً وبين أصل هذه الكلمة (إباحي) التي قالها فيه ابن حجر الهيثمي الفقيه مع ألفاظ أخرى تعد من السباب لم يقل بمثلها أحد . قال الحافظ في ترجمته : وقد ذكره الدقاق في رسالة فخط عليه وقال كان صوفياً ملامتياً سكن الري ثم همدان له كتاب صفوة التصوف وله أدنى معرفة بالحديث : قلت هو أحفظ منك بكثير يا هذا . ثم قال ذكر عنه الإباحة قلت بل الرجل مسلم معظم للآثار وإنما كان يرى اباحة السماع لا الإباحة المطلقة التي هي ضرب من الزندقة اه فهل يسلم مسلم بمد قول الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب القول الفصل والحكم العدل في الرجال ما قاله ابن حجر الفقيه الهيثمي من انه مجازف اباحي كذاب رجس العقيدة نجسها ؟ اللهم ألهم هؤلاء الأئمة الذين يسبهم ابن حجر الهيثمي المتعصب لتقليده العفو عنه يوم الدين .

واما حكاية الحافظ ابن طاهر عن الشيخ أبي اسحق الشيرازي اباحته العود فاذا لم نصح عنه فقد صحت عن هم أعظم منه . قال الزبيدي في شرح الاحياء بمد نقل تحريمه عن المذاهب الأربعة : وذهبت طائفة الى جوازه وحكي سماعه عن عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمر

بن العاص وحسان بن ثابت رضي الله عنهم وعن عبد الرحمن بن حسان وخارجة بن زيد ونقله الاستاذ أبو منصور عن الزهري وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والشعبي وعبد الله بن أبي عبيد وأكثر فقهاء المدينة . وحكاه الخليلي عن عبد العزيز بن الماجشون وقد منا ذلك عن إبراهيم وابنه سعد وحكاه الاستاذ أبو منصور أيضا عن مالك وكذلك حكاه الفوراني في كتابه الفقه . وحكى الروياني عن القفال أنه حكى عن مالك أنه كان يبيح الفناء على المعازف وحكاه الماوردي في الحاوي عن بعض الشافعية ومال إليه الاستاذ أبو منصور . ونقل الحافظ ابن طاهر عن الشيخ أبي اسحق الشيرازي أنه كان مذهبه وأنه كان مشهورا عنه وأنه لم ينكره عليه أحد من علماء عصره . وابن طاهر عاصر الشيخ واجتمع به وهو ثقة وحكاه عن أهل المدينة وادعى أنه لا خلاف فيه بينهم واليه ذهب الظاهرية حكاه ابن حزم وغيره . قال صاحب الامتاع ولم أر من تعرض لكراهة ولا لغيرها الا ما أطلقه الشافعي في الأم حيث قال : وأكره اللعب بالترد لغير أكثر ما أكره اللعب بشيء من الملاهي : فإطلاقه يشمل الملاهي كلها ويندرج فيه العود وغيره وقد تمسك بهذا النص من أتباعه من جعل الترد مكروها غير محرم ، وما حكاه المازري في شرح التلخين عن ابن عبد الحكم أنه قال إنه مكروه ، ونقل عن المزني عبد السلام أنه سئل عنه فقال أنه مباح وهذا هو الذي يقتضيه سياق المصنف هنا (يعني النزالي في الإحياء) اه كلام الزبيدي ومنه وما سبق عن نيل الأوطار يعلم أن النقل عن الصحابة والتابعين وغيرهم من العلماء لم ينفرد به ابن حزم وابن طاهر ولو انفردا لاحتج بنقلهما الإثبات وهما من الأثبات ما لا يحتاج بنفي ابن حجر الميمني وهو ليس من الحفاظ ولم يطعن في أسانيدهما لينظر في طمعه . وسقط بهذه النقول ما جاء في الاستئلة من ذكر الاتفاق على تحريم العود ونحوه وتفسيق من يسمعه وأما سؤالي عن جواز نسبة ذلك إلى العلويين الاتقياء فجوابه ان النقل لا يكون بالرأي فان نقل ذلك ثقة صدقناه وحملنا سماعهم على اعتقادهم الحلي كما نقل ذلك عن م خير منهم وان كان غير ثقة لم نصدقه

وأما سؤالي عن بعض علماء الرسوم هل يقصد بهم اذا سمعوا العود فنقول

انهم لا يقتدى بقطبهم في شيء مطلقا وإنما يؤخذ بنقلهم وروايتهم في بيان حكم الله ان كانوا ثقات صادقين . كذلك يقال في الصوفية الذين ذكروا في السؤال الخامس من عرفت استقامته وقراءتهم فلا يجوز الظن في دينه لسماعه المود من غير ان يشبه بأهل الفسق والفجور فيما هو من شؤون فسقهم بحيث يظن انه منهم فمن فعل هذا فقد جنى على نفسه وأهائها فلا يلومن من أساء الظن به

﴿ خلاصة القول في السماع ﴾

(١) لم يرد نص في الكتاب ولا في السنة في تحريم سماع الغناء أو آلات اللهو
يحتج به (٢) ورد في الصحيح ان الشارع وكبار أصحابه سمعوا أصوات الجواني والدفوف بلا تكبير (٣) إن الاصل في الاشياء الاباحة (٤) ورد نص القرآن بإحلال الطيبات والزينة وتحريم الخبائث (٥) لم يرد نص عن الأئمة الأربعة في تحريم سماع الآلات (٦) كل ضار في الدين أو العقل أو النفس أو المال أو العرض فهو من المحرم ولا محرم غير ضار (٧) من يعلم أو يظن ان السماع يعر به بمحرم حرم عليه (٨) ان الله يحب ان توتي رخصه كما يحب ان توتي عزائمه (٩) ان تتبع الرخص والاسراف فيها مذموم شرعا وعقلا (١٠) اذا وصل الاسراف في اللهو المباح الى حدائشبه بالفساق كان مكروها أو محرما

أَنَّ عَمَلَهُ بِرَبِّهِ

﴿ نقد شرح ديوان أبي تمام - تابع لما في الجزء الاول ﴾

(ص ١٠٤) أظن دموعها سنن الفريد وهي سلكاه من نحر وجيد (سنن الفريد وجهه المقدر) يقال امض على سننك أي على وجهك وتنع عن سنن الجبل أي وجهه ولا يقصد الشاعر الى هذا هنا وإنما قصد الى تشبيه قطرات الدموع بمحبات المقدر الفريد التي عبر عنها بالسنن وهي جمع سنة كعبر جمع حبرة . والسنة الحبة من رأس الثوم وهي بيضاء مدهلمكة ملساء فيحسن تشبيه محبات